Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

Du 31 Mars au 01 Avril 2012
من 31 مارس إلى فاتح أبريل 2012

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته الثانية

اليازمي يدعو إلى إشراك المجلس خلال كل مراحل إعداد البرامج والخطط الحكومية وتنفيذها

فنن العفاني

دعا إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى إشراك المجلس خلال كل مراحل إعداد البرامج والخطط الحكومية وتنفيذها، مؤكدا ان المجلس يتطلع إلى الإسهام من جانبه في استكمال البناء الديمقراطي وتدعيم دولة الحق والقانون، وهو في هذا الإطار يامل أن يتم نسج علاقة تفاعلية مستدامة قوامها الشراكة والتعاون الفعال والناجع مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال بلورة السياسات العمومية المندمجة في مجال حقوق الإنسان.

ففي ما يمكن اعتباره توضيحا للعلاقة بين المجلس كمؤسسة وطنية تضطلع بالنهوض وحماية حقوق الإنسان، وبين الجهاز التنفيذي والمؤسسة التشريعية، او رفعا بشكل ضمني لحالة الإلتباس التي نتجت عما تم تداوله بخصوص رفض وزير العدل والحريات مصطفى الرميد قبل أيام الحضور والمشاركة في الندوة العلمية التي نظمها المجلس حول موضوع «إصلاح السلطة القضائية في ضوء الدستور الجديد والمعايير الدولية»، قال اليازمي في تدخل القاه في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمجلس التي انعقدت امس الجمعة بالرباط، والتي عرفت التحاق احمد اخشيش عضوا جديدا بالمجلس بعد أن وافق الملك محمد السادس على اقتراح تعيينه ممثلا عن المرصد الوطني لحقوق الطفل، قال (اليازمي) «نامل في ان يتم نسج علاقة تفاعلية مستدامة قوامها الشراكة والتعاون الفعال والناجع مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال بلورة السياسات العمومية المندمجة في مجال حقوق الإنسان، والحرص على انسجامها والعمل على تنسيق جهود ومبادرات مختلف الفاعلين المعنيين بها والحرص على استمزاج راي مؤسستنا قبل وإبان إعداد البرامج والخطط الحكومية وتنفيذها واستحضار مساهمتنا في إغنائها».

هذا ولم ينف اليازمي وجود علاقة التعاون والتنسيق

بين الجهاز التنفيذي والمجلس لكنه يؤكد على تكثيف هذا التنسيق، إذ قال في الصدد «إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يثمن الإحالة القبلية لبعض مشاريع القوانين عليه من مثل مشروع قانون حول الإعاقة والمجلس الوطني للصحافة، باعتبار ذلك يعد تجسيدا لمباشرة علاقة جديدة بين الحكومة والمؤسسة الوطنية، فإنه يتطلع ايضا إلى اضطراد هذه الممارسة لتشمل كافة مشاريع النصوص القانونية التنظيمية والعابية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحكامة والمشاركة المواطنة».

هذا وأعلن اليازمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد عمل على دراسة البرنامج الحكومي ووجه في هذا الصدد رسالة إلى رئيس الحكومة تتضمن أهم انشغالات المجلس وتطلعاته في مجال تعزيز وصون حقوق المواطنات والمواطنين وحرياتهم الأساسية وكل ما له علاقة بالتنزيل الديمقراطي والتشاركي للمقتضيات الدستورية، معلنا في ذات الوقت أنه بادر أيضا إلى توجيه نسخة من تلك الرسالة إلى الأمناء العامين للأحزاب السياسية ورؤساء الفرق البرلمانية.

وفي بخص ماسسة علاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع المؤسسة التشريعية، اوضح إدريس اليازمي أن المجلس حرص على نسج هذه العلاقة عبر ثلاث مستويات متكاملة، إذ عمد في مرحلة أولى إلى مباشرة حوار مفتوح مع الفرق البرلمانية بخصوص تصوره لمدى وطبيعة العلاقة بين البرلمان والمجلس من جهة وباقي المؤسسات الدستورية الأخرى ذات الصلة بالحكامة والحقوق، مشيرا ان هذا التعاطي الإيجابي فتح الباب من أجل ماسسة العلاقة بين الجانبين حيث تم عقد لقاء رسمي بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رفقة رؤساء المؤسسات الوطنية للحكامة وحقوق الإنسان (الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة و مجلس المنافسة) ومساهمة هذه المؤسسات في نقاش النظام الداخلي لمجلس النواب وتقديم مذكرة مشتركة بشانه.

ومن جانب آخر كشف عن شروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذا الشهر في القيام بزيارة المؤسسات الاستشفائية النفسية، ومباشرته ايضا لبرنامج زيارات ميدانية للسجون،سيكون كلاهما موضوع تقارير موضوعاتية خاصة، مبرزا انه بالنظر لتوسع اختصاصات المجلس بالنسبة للتدخل الحمائي وتعزيز النهوض بثقافة حقوق الإنسان فقد واصل تلقي ومعالجة شكايات المواطنين والمواطنات وكذا إعمال وظيفة الرصد والتدخل الاستباقي والوساطة والتصدي التلقائي بمناسبة تنامي الطلب الاجتماعي والحركات الاحتجاجية للعديد من فئات المجتمع المغربي التي شهدتها مدن تازة، الحسيمة، خريبكة واسفي...

Revue de Presse du Conseil N

الخبر
EL KHABAR

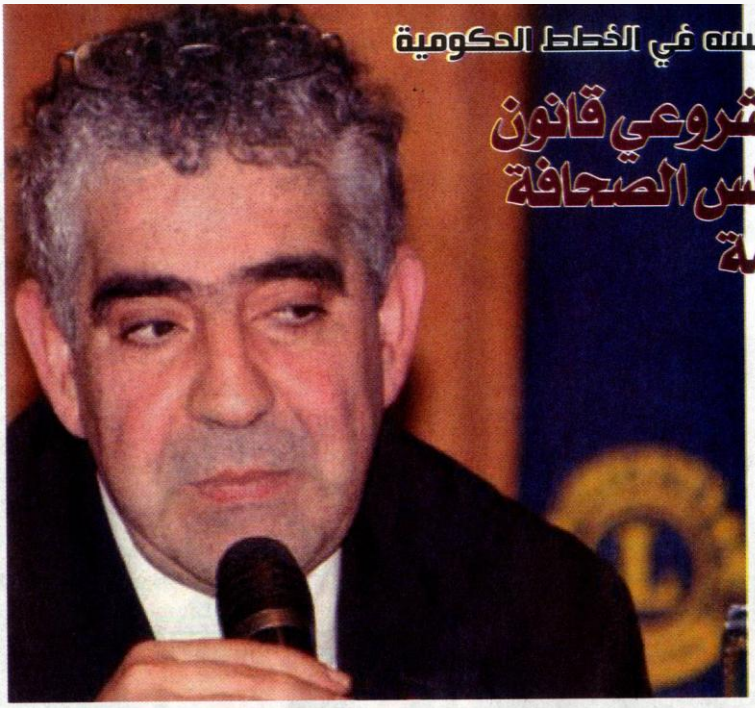

طالب بنكيران بإشراك مجلسه في الخطط الحكومية

اليزمي يتوصل بمشروعي قانون حول الإعاقة ومجلس الصحافة المحالين من الحكومة

الرباط - دلتا العطاونة

طالب إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، بنسج علاقة تفاعلية مستدامة قوامها الشراكة والتعاون الفعال والناجح مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال بلورة السياسات العمومية المندمجة في مجال حقوق الإنسان، والحرص على الأخذ برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل وإبان إعداد البرامج والخطط الحكومية وتنفيذها، واستحضار مساهماته في إغنائها.

وفي المقابل أكد إدريس اليزمي أن الفترة الفاصلة بين دورتي المجلس تميزت في علاقتها مع الحكومة بتوصل المجلس بمشروع قانون حول الإعاقة بطلب منه، وبمشروع قانون حول المجلس الوطني للصحافة بمبادرة من وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وعمل المجلس على دراسة المشروعين وتقديم رأيه وملاحظاته بشأنهما.

وأضاف اليزمي، أثناء الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمجلس، أنه «في إطار التفاعل مع المؤسسة البرلمانية حرص المجلس على نسج هذه العلاقة عبر ثلاثة مستويات، إذ عمد في مرحلة أولى إلى مباشرة حوار مفتوح مع الفرق البرلمانية بخصوص تصوره لمدى وطبيعة العلاقة بين البرلمان والمجلس من جهة، وباقي المؤسسات الدستورية الأخرى ذات الصلة بالحكامة والحقوق، وبعد التعاطي الإيجابي من قبل المؤسسة التشريعية مع مبادرة المجلس شكلت الرغبة في مأسسة العلاقة بين مؤسسات الحكامة والبرلمان هاجس المرحلة الثانية لهذا الحوار، وتوجت بلقاء رسمي بين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية رؤساء المؤسسات الوطنية للحكامة وحقوق الإنسان ورئيس مجلس النواب، واعتبر نقاش النظام الداخلي لمجلس النواب كمدخل لهذه المأسسة. أما المستوى الثالث فتمثل في تفعيل القوة الاقتراحية المشتركة لمؤسسات الحكامة وحماية الحقوق والحريات، من خلال إعداد مذكرة مشتركة بخصوص مقترحات عديل النظام الداخلي لمجلس النواب والمساهمة في أشغال اليوم الدراسي المنظم داخل المؤسسة التشريعية، وتكليف المؤسسات الخمس بتنشيط ورشة خاصة حول العلاقة بين البرلمان وهيآت الحكامة، والتي تبنت عمليا في تقريرها أفكار ومقترحات المجلس وشركائه».

من جهته، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى حرص المجلس على إشراك القطاعات الحكومية المعنية في أنشطته، بمناسبة تنظيمه للدراسات القبلية بخصوص تصوراته لهندسة ومهام وطبيعة مؤسسات الحكامة وحقوق الإنسان الدستورية، بالإضافة إلى مساهمته وفقا لما نص عليه الظهير المحدث له، وطبقا لمبادئ باريس في تعزيز الممارسة الاتفاقية للدولة المغربية، من خلال المساهمة عبر التفكير والاقتراح وفتح الحوار حول التقرير الوطني بخصوص الاستعراض الدوري الشامل أو التقرير الدوري الرابع بشأن إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب.

إلى ذلك استكمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنصيب لجانه الجهوية الثلاث عشرة التي تغطي مختلف جهات وربوع المملكة، وفقا لإستراتيجية ورؤية يسعى المجلس من خلالهما إلى تكريس سياسة القرب من المواطنين وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات. وتضطلع هذه الآليات الجهوية، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما أنها تعمل حسب الظهير نفسه على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

Revue de Pr... ...ne

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنزيل المقتضيات الدستورية

ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التنزيل القويم للمقتضيات التي جاء بها الدستور الجديد في شقها المتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان، حيث قام مابين نونبر 2011 ومارس الجاري بإنجاز دراسة علمية حول هيأة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز وهو بصدد تصحيح دراسة حول مجلس الأسرة والطفولة.

وفي إطار أنشطة المجلس، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال افتتاح الدورة الثانية بالرباط، أنه تم إعداد أوراق للأيام الدراسية التي نظمت بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال ندوة دولية حول إصلاح السلطة القضائية في ظل الدستور الجديد ومعايير حقوق الإنسان وكذلك الندوة الدولية التي نظمت حول الدستور الجديد ومقتضيات الاتفاقية الدولية للأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن جهة أخرى، أضاف، أن المجلس عمل على الانفتاح على مبادرات الشبكات الجمعوية بخصوص المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي بالمساهمة في تنظيم لقاء حول المجلس والسياسة الوطنية للشباب والحملة الوطنية من أجل مذكرة مدنية للشباب عبر أربع لقاءات جهوية شملت كلا من مدينة فاس وطنجة ووجدة وطانطان.

وأكد في ذات السياق ادريس اليزمي، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمل على خلق شراكات مع منظمات وطنية ودولية للنهوض بحقوق الإنسان على جميع المستويات، كما سيعمل المجلس بشراكة مع اليونيسيف بمباشرة عملية تستهدف تمكين مختلف الفاعلين من المعرفة الضرورية في مجال السياسات العمومية والشباب المغربي لبلورة الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

وقال اليزمي، أنه في سياق الجو الإيجابي والواعد يتطلع المجلس إلى الإسهام في استكمال الصرح الديمقراطي للمغرب كما هو متضمن في الرسالة الموجهة إلى رئيس الحكومة، ويأمل في نسج علاقات تفاعلية مستدامة قوامها الشراكة والتعاون الفعال والناجع مع السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وذكر اليزمي، أن المجلس عمل على تدشين ممارسة جديدة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيها مجلس حقوق الإنسان وأجهزة المعاهدات المتمثلة في التدخل المستقل عن الحكومة عبر تقديم تقارير موازية (مناهضة التعذيب والاستعراض الدولي الشامل) والمشاركة في الحوارات التفاعلية مع الإجراءات الخاصة أو في الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان.

■ لكبير بن لكريم

Revue de Presse du Conseil Nat

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لقاء تواصلي مع 140 جمعية في ضيافة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة-خنيفرة

× أحمد بيضي

من أشغال اللقاء التواصلي، وفي الإطار رئيس اللجنة الجهوية

شهد أحد فنادق بني ملال، على مدى يومي السبت والأحد 24 و25 مارس 2012، أشغال اللقاء التواصلي الذي نظمته اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، جهة بني ملال-خريبكة -خنيفرة، مع مختلف أطياف النسيج الجمعوي من أقاليم بني ملال، خريبكة، خنيفرة، أزيلال، الفقيه بن صالح وميدلت، وحضر هذا اللقاء المتميز 140 جمعية و40 منسقا لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية لأقاليم الجهة

الجلسة الافتتاحية للقاء، استعرض من خلالها رئيس اللجنة الجهوية، ذ. علال البصراوي، التطور الذي عرفته حقوق الإنسان ببلادنا، وأهمية الارتقاء بالمجلس الوطني من مؤسسة استشارية إلى مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة ذات اختصاصات واسعة في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، كما لم يفت رئيس اللجنة الجهوية استعراض أهمية الآليات الجهوية لحقوق الإنسان واختصاصات اللجان الجهوية والأهمية التي توليها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة- خنيفرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

وصلة بموضوع اللقاء، توزع المشاركون على أربع ورشات لتشخيص وتحليل حالة حقوق الإنسان بالجهة، وتقديم المقترحات، وفي هذا الإطار اشتغلت ورشة الحقوق المدنية والسياسية على أربعة محاور هي: المشاركة السياسية والنهوض بدور المؤسسات المنتخبة، المساواة وتكافؤ الفرص، تعزيز وترشيد الحكامة الترابية وترشيد الحكامة الأمنية، كما وقفت على واقع الفساد السياسي وضعف التأطير السياسي والحقوقي لدى المواطنين والمنتخبين، والتمييز الذي يطال الجمعيات والتعبيرات المتعددة والتعاطي الأمني مع القضايا الاجتماعية، واستمرار اقتصاد الريع، وغياب تفعيل شفاف ونزيه للميثاق الجماعي في شقه المتعلق بالشراكات مع المجتمع المدني، ومسؤولية المؤسسات المنتخبة في ظاهرة العزوف، بينما ناقش المشاركون في الورشة دور الإعلام العمومي في التوعية، ثم واقع العطالة والمساواة بين الجنسين والترامي على الأراضي السلالية.

ومن جهتها، وقفت ورشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على واقع الهشاشة بالجهة، من حيث البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وقلة فرص الشغل وصعوبة الولوج إلى الماء ومختلف الخدمات الاجتماعية، وواقع العزلة الذي تعرفه المناطق الجبلية والأضرار البيئية الناتجة عن الاستغلالات المنجمية والمقالع والاستغلال الغابوي، واستنزاف الثروات الطبيعية في مقابل الحرمان من البرامج التنموية، إضافة إلى غياب قطب جامعي متكامل يضم كلية للطب والصيدلة ومختلف التخصصات المتوفرة بباقي الجهات، فضلا عن الاختلال الكبير الذي تعرفه الخريطة الصحية على مستوى البنايات والموارد البشرية والتجهيزات والتخصصات الطبية، ودور الولادة، بينما حضرت الأمازيغية بقوة في نقاشات الورشة، وانعدامها على مستوى المعاهد والمراسلات الإدارية.

إلى ذلك استحضر المشاركون في ذات الورشة مختلف المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم، فضلا عن وضعية الخدمات الصحية، وعن الاستثمار وسبل تشجيعه على صعيد الجهة، ومن القضايا التي تناولتها الورشة ما يتعلق بالخصوصيات المحلية ومظاهر الأمية والاستغلال العشوائي للمقالع، وحاجة الجهة لمحطة إذاعية ووحدات صناعية ووكالة للتنمية وقانون خاص بالمناطق الجبلية، واعتبرت مشروع التقسيم الجهوي ايجابيا لاعتماده معايير تقطع مع الهاجس الأمني والانتخابي.

أما ورشة الحقوق الفئوية فقد شخصت واقع العنف ضد النساء، وظاهرة زواج القاصرات واستغلالهن كخادمات بيوت، إضافة إلى وضعية المرأة القروية وتزايد عدد الوفيات من الحوامل، والزواج العرفي، والهدر المدرسي وتردي أوضاع مؤسسات إيواء المسنين والتعامل الاحساني مع قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة والتمييز الذي يطال النساء السلاليات، كما تناول المشاركون في الورشة وضعية أطفال الشوارع والمواليد المتخلى عنهم، والعنف المدرسي وانعدام الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، ومن مطالب الورشة إحداث قضاء أسرة متنقل، وتفعيل الفصل 19 من الدستور الجديد، وتشديد سلطة القضاء في حق مغتصبي الأطفال.

وبخصوص ورشة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فقد وقفت على الإكراهات التي تعرفها هذه النوادي الحقوقية بالمؤسسات التعليمية، ولم يفت المشاركين في هذه الورشة الوقوف عند معاناة النوادي المذكورة مع ما تم وصفه بالعقليات التي تعمد إلى التشويش عليها، إضافة إلى مشكل سوء فهم دور هذه النوادي من طرف آباء وأمهات وأولياء التلميذات والتلاميذ المستفيدين.

وعلى هامش اللقاء عقد رئيس اللجنة الجهوية، ذ. علال البصراوي، لقاء خاصا مع عدد من المنابر الإعلامية، حيث جدد تأكيده على أهمية التواصل مع وسائل الإعلام في إطار المشاركة والإشراك وتقديم المعلومة، وأوضح في ذات الوقت طبيعة اللقاء التواصلي مع المجتمع المدني من باب تشخيص وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتكوين المشاركين في التعامل مع المشاكل المرتبطة بهذه الوضعية، وتقديم مقترحات وتوصيات خاصة، ووضع خطة عمل وبرنامج اشتغال وتنفيذه.

ولم يخل اللقاء الإعلامي من عدة تساؤلات تتعلق مثلا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمعايير المعتمدة بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطارها، فضلا عن واقع نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، وحاجاتها لميزانية خاصة بها من أجل تنفيذ برامجها في ظروف مناسبة وناجحة. وبطلب من صحفيي بني ملال، لم يفت رئيس اللجنة الجهوية التعهد بمراسلة مسؤولي الولاية لأجل تمكينهم من الوصول إلى المعلومة.

رسالة الأمة

الصبار: التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان تجربة متكاملة غير مسبوقة في العالمين الاسلامي والعربي

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار ان «التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان ،هي تجربة متكاملة وغير مسبوقة في العالمين الاسلامي والعربي».

واضاف السيد الصبار ،الذي كان ضيفا على برنامج «حديث اليوم » لقناة «روسيا اليوم » بثته اليوم الجمعة ،ان «المشهد الحقوقي المغربي يتميز عن المشهد الحقوقي في باقي البلدان العربية والاسلامية ،بعد ان حقق تطورا ملموسا ونوعيا في المجال في اطار تعزيز دول الحقوق والمواطنة ».

واشار السيد الصبار الى ان المغرب «حقق تطورا ملموسا في مجال حقوق الانسان منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ،تمثل في مراجعة عدد من التشريعات سواء تعلق الأمر بالحريات العامة او الحريات الفردية او بمجال الصحافة والاعلام او قانون الجنسية ومدونة الاسرة ،التي يمكن اعتبارها الاكثر تقدما في العالم العربي ، وتشريعات اخرى تتعلق بالمسطرة الجنائية ،في اتجاه توطيد دولة الحق والقانون والقضاء العادل ،كما صادق المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية وأسس المجلس الوطني لحقوق الانسان ،الذي صادف مصادقة المغرب على اتفاقيات هامة، خاصة منها حماية الاشخاص من الاختطاف القسري ».

وبخصوص هيئة الانصاف والمصالحة ،قال السيد الصبار بأن الهيئة «قادت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وأرست أسس منهج جديد لتعامل الدولة مع ملف حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة مع الذات ومع الماضي ».مبرزا ان المغرب بانشائه الهيئة تمكن من طي ماضي الانتهاكات وحقق قفزة نوعية في مجال حقوق الانسان ،عبر اولا الكشف عن الحقيقة ثم الكشف عن السياقات السياسية والحقوقية التي واكبت هذه الانتهاكات وتحديد المسؤوليات ثم تقديم وصفة حتى لا يتكرر الماضي ». وتوقف السيد الصبار عند الحراك الاجتماعي الذي يعرفه المغرب ،واكد ان التظاهر في المغرب «هو حق دستوري وتحمل المظاهرات مطالب اجتماعية يكفلها القانون ».مضيفا ان المغرب له «تجربة طويلة وتقاليد كبيرة في مجال التظاهر والحراك الاجتماعي ،وهذا ما يفسر ان المغرب لم يعرف ما عرفته مناطق عربية اخرى من انفلات امني ومواجهة المواطنين بالرصاص والاعتقالات ».

وابرز ان «المغرب استطاع ان ينجز ثورة هادئة ،وبالتالي فإن التقاليد التي يتوفر عليها المغرب ،منذ اكثر من عقدين من الزمن، سمحت للمواطنين المغاربة ان يمتلكوا ثقافة الاحتجاج السلمي وسمحت للاجهزة الامنية بان تمتلك الحكامة الامنية».

وبخصوص المستجدات الرئيسية الواردة في الدستور الذي صادق عليه الشعب المغربي في يوليوز 2011، قال السيد الصبار ان هذا النص الجديد هو «ميثاق حقيقي للحقوق والحريات الأساسية» ،مبرزا ان « التحولات التي شهدها المغرب في مجال حقوق الانسان والحريات العامة والفردية تعكس كون التزام المغرب بمجال الحقوق والحريات هو امر محسوم فيه ولا يمكن التراجع عنه ».

Revue de Presse du Conseil Nat